

الثقة المؤسسية كمحدد رئيسي للحكم الرشيد في العالم العربي بعد الانتفاضات العربية: مصر كدراسة حالة

د. شيماء ماجد *

مستخلص

في أعقاب يوليو ٢٠١٣، واجهت مصر العديد من التهديدات والتحديات المتعلقة بالأمن القومي، وانتشار جائحة كورونا، والنزاع على المياه مع إثيوبيا، والإرهاب. في ضوء حالة عدم الاستقرار التي أعقبت ثورات الربيع العربي، تبحث هذه الدراسة في أسباب عدم زيادة الثقة تجاه المؤسسات العامة في مصر بل ضعفها، وفقاً للعديد من الاستبيانات التي تم إجرائها من قبل مؤسسات عديدة، مستخدمة مفهوم الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها للثقة المؤسسية. استندت هذه الاستبيانات على تقييم المواطنين لأداء الحكومة بناءً على تصورهم لاستقرار الاقتصادي والفعالية والفساد. تم تحديد مفهوم الاستقرار بناءً على شعور المواطنين بالأمان الشخصي والاستقرار الاقتصادي وغطت تصورات فعالية الحكومة مجالات الاقتصاد، والتوظيف، والأمن، والصحة، بينما استند الفساد إلى تصورات مستوى الفساد، والجهود الحكومية لمكافحة، والمحسوبية. اعتمدت منهجية الورقة على مقابلات مفتوحة وشبه منظمة أجراها المؤلف مع ١٥ أكاديمياً وخبيراً مصرياً وعربياً متخصصين في المؤسسات العامة والحوكمة من يونيو ٢٠١٧ حتى يونيو 20٢٠.

كلمات مفتاحية: الثقة المؤسسية، الثورات العربية، الحكم الرشيد، العالم العربي، مصر

Abstract:

In the wake of July 2013, Egypt faced many threats and challenges related to national security, the spread of the Corona pandemic, the water dispute with Ethiopia, and terrorism. In light of the instability that followed the Arab uprisings, this study examines the reasons behind the lack of trust in public institutions in Egypt, rather its weakness, based on questionnaires' results, using the concept of good governance and its

* مدرس في قسم الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

- Email: shaimaamagued@feps.edu.eg

indicators of institutional trust. These questionnaires consisted of measuring citizens' perceptions of the government's performance based on their perception of economic stability, effectiveness, and corruption. The concept of stability was defined based on citizens' sense of personal security and economic stability. Perceptions of government effectiveness covered the areas of economy, employment, security, and health, while corruption was based on perceptions of the level of corruption, the government's efforts to combat it, and nepotism. The paper's methodology was based on open-ended and semi-structured interviews conducted by the author with 15 Egyptian and Arab academics and experts specialized in public institutions and governance from June 2017 until June 2020.

Keywords: Institutional trust, good governance, the Arab uprisings, Egypt

مقدمة:

في ضوء التغيرات السريعة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، تواجه الحكومات العديد من التهديدات والفرص عند انتاجها للقيم العامة. حولت هذه الظروف بيئات الحكومات الوطنية إلى أطر عمل غير مؤكدة ومتقلبة وغامضة، خاصة مع نقص المعرفة العامة ومهارات التأقلم المناسبة مع التحولات الجارية (Modly، ٢٠١٦؛ Weller، ٢٠١٧؛ Van der Wal، ٢٠٢٠). في هذا الصدد، قد يتم إعادة إنتاج النزاعات والاضطرابات والاستراتيجيات داخل المؤسسات وفيما بينها بطريقة تختلف عما يراه الآخرون من تفسير للأحداث من أجل تجنب اللوم العام. فبينما كان يُنظر إلى عدم اليقين منذ فترة طويلة على أنه فترة مؤقتة بسبب حدوث أزمات غير متوقعة، أكدت الكتابات العلمية استمرارية فترات عدم اليقين وطابعها طويل الأمد في نظام الحوكمة اليوم (Kuecker، ٢٠١٤؛ Hartley et al.، ٢٠١٩). من الآن فصاعدًا، أصبح يتعين على الحكومات اتخاذ قرارات جيدة والاستعداد لمواجهة مجموعة واسعة من الأزمات على المستويات الإقليمية والعالمية والوطنية من أجل تلبية توقعات الجمهور فيما يتعلق بالكفاءة المؤسسية والحوكمة الرشيدة (Bughin and Woetzel، ٢٠١٩؛ Lempert et al.، ٢٠٠٩؛ Dessai et al.، ٢٠١٩؛ Abdallah & Suarez، ٢٠٠٣).

ومع ذلك، فإن توقعات الجمهور والثقة في الحكومات أثناء الأزمات تثقل كاهل المسؤولين، خاصة في أوقات عدم اليقين (Sargent، ٢٠٢٠؛ & Dobre، ٢٠١٦؛ Rășăuțeanu، ٢٠٢٠؛ Zucman & Saez، ٢٠٢٠؛ van der & Janssen، ٢٠٢٠؛ Voort، ٢٠٢٠؛ Zingg & Siegrist، ٢٠١٤). ومن ثم جاءت ضرورة استجابة

الحكومات من خلال تطوير سياسات فعالة وكفوة تساهم في تعزيز ثقة الجمهور في الحكومات، وإلا فإن الافتقار إلى الثقة والاكتفاء الذاتي سيعلق الجهود الحكومية (La Porte and Metlaz، ١٩٩٦). إدراكاً لأهمية الثقة المؤسسية، يصمم صناع القرار السياسات من أجل زيادة ثقة الجمهور ودعمه، فنظراً لوجود نظام انتخابي دوري، فإن ثقة الجمهور في الأداء المؤسسي والإصلاحات التي تلبي احتياجات الناس مطلوبة لاسيما خلال الفترات الانتقالية من أجل تطوير إطار تعاوني وتجنب النزاعات والعنف (Mitra، ٢٠٠٨؛ Hetherington، ١٩٩٨).

بناءً على بيانات الباروميتر العربي - الموجة الخامسة عام ٢٠٢٠ عن معدلات الثقة المؤسسية في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، تباينت الثقة المؤسسية عبر الدول العربية على النحو التالي: ٦٦٪ في مصر، ٥٧٪ في اليمن، ٤٧٪ في الكويت، ٣٨٪ في الأردن، ٣٣٪ في فلسطين والسودان، ٢٩٪ في المغرب، ٢٠٪ في تونس، ١٩٪ في العراق ولبنان، و ١٠٪ في ليبيا. كشفت هذه الأرقام عن علاقة تناسبية عكسية بين الحريات والثقة في الحكومات. بينما زادت الثقة في لبنان واليمن، استقرت في مصر وفلسطين، وانخفضت في العراق والأردن والكويت والمغرب والسودان وتونس. في أعقاب يوليو ٢٠١٣، واجهت مصر العديد من التهديدات والتحديات المتعلقة بالأمن القومي، وانتشار جائحة كورونا، والنزاع على المياه مع إثيوبيا، والإرهاب. في ضوء حالة عدم الاستقرار التي أعقبت ثورات الربيع العربي، تبحث هذه الدراسة في أسباب عدم زيادة الثقة تجاه المؤسسات العامة في مصر بل ضعفها، وفقاً للعديد من الاستبيانات التي تم إجرائها من قبل مؤسسات عديدة، مستخدمة مفهوم الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها للثقة المؤسسية. استندت هذه الاستبيانات على تقييم المواطنين لأداء الحكومة بناءً على تصورهم للاستقرار الاقتصادي والفعالية والفساد. تم تحديد مفهوم الاستقرار بناءً على شعور المواطنين بالأمان الشخصي والاستقرار الاقتصادي وغطت تصورات فعالية الحكومة مجالات الاقتصاد، والتوظيف، والأمن، والصحة، بينما استند الفساد إلى تصورات مستوى الفساد، والجهود الحكومية لمكافحته، والمحسوبة. اعتمدت منهجية الورقة على مقابلات مفتوحة وشبه منظمة أجراها المؤلف مع ١٥ أكاديمياً وخبيراً مصرياً وعربياً متخصصين في المؤسسات العامة والحوكمة من يونيو ٢٠١٧ حتى يونيو 20٢٠.

تنقسم الدراسة إلى ثلاث أجزاء: الجزء الأول يناول مراجعة الأدبيات المرتبطة بمفهوم الثقة المؤسسية بينما يتناول الجزء الثاني الإطار المنهجي والنظري للدراسة أما الجزء الثالث والأخير يقوم بدراسة الأسباب الرئيسية وراء انخفاض معدلات الثقة المؤسسية في مصر وفقاً لمفهوم الحوكمة الرشيدة.

مراجعة الأدبيات

بينما تناول العلماء على نطاق واسع الثقة المؤسسية كنتيجة لتحليل التكلفة والعائد المحسوب للوصول إلى النتائج المتوقعة والمرغوبة وبناء علاقات تعاونية (Dunn، ١٩٨٨؛ Weigert & Lewis، ١٩٨٥؛ Deutsch، ١٩٦٢؛ Ermisch et al.، ٢٠٠٩؛ Gambetta، ١٩٨٨)، أكد آخرون على أهمية معتقدات الناس وقيمهم واحتياجاتهم في تطوير الثقة المتبادلة (Rousseau et al.، ١٩٩٨؛ & De Bruin، van Lange، ٢٠٠٠؛ Siegrist & Earle، ٢٠٠٦). جادل العلماء بأن الثقة تُبنى في أوقات الأزمات من أجل حل مأزق وتنبتق من التجارب وتشابه السياقات والهياكل الاجتماعية والقواعد (Stoker & Levi، ٢٠٠٠؛ Sztompka، ١٩٩٩؛ Zucker، ١٩٧٧؛ Lane، ١٩٩٧). سمحت القواعد والهياكل بصياغة علاقات ثقة في المجتمع بناءً على الأدوار والقدرات المتوقعة من الحكومة (Barber، ١٩٨٣؛ Lewicki and Bunker، ١٩٩٦). فكونها مرادفاً لرأس المال الاجتماعي، فإن الثقة تعزز العلاقات بين أعضاء المجتمع وتمهد الطريق للمعاملات السلسة والمشاركة المدنية السلمية (Arrow، ٢٠٠٠؛ Glaeser et al.، ٢٠٠٠؛ Putnam، ٢٠٠٠؛ Wilson، ١٩٩٧)،

فالثقة السياسية تعبر عن ميل الناس ومواقفهم تجاه تصرفات الحكومات وقراراتها وخططها فيما يتعلق بظروفهم واحتياجاتهم (Möllering، ٢٠٠٥؛ Hosking، ٢٠١٩؛ Wetzel & Manning، ٢٠١٠؛ Newton & Zmerli، ٢٠١٧؛ Stolle، ٢٠٠٨؛ Van Deth، ٢٠٠٠). وهي تنطوي على الإيمان بقدرات الحكام ونواياهم ومهاراتهم وأدائهم. أدرك باحثون آخرون الاختلافات بين الحكومة والأنظمة السياسية حيث تشير الأخيرة إلى مؤسسات الدولة وترتبط الأولى بالإداريين الذين يخضعون للتغيير خلال الانتخابات الدورية في حالة عدم الثقة (Dunn، ١٩٨٨؛ Keele، ٢٠٠٥؛ Miller، ١٩٧٤؛ Miller et al.، ١٩٧٩؛ Listhaug & Miller، ١٩٩٠). أكدت العديد من الكتابات العلمية العلاقة القوية والإيجابية بين الحكم الرشيد والثقة السياسية في مؤسسات الدولة بناءً على أداء الحكومات والتجارب الإيجابية للمواطنين كمسار نحو الشرعية (Newton et al. 2000؛ Pharr et al.، ٢٠٠٠؛ van der Meer، ٢٠٠٣؛ Zingg & Siegrist، ٢٠١٤؛ Newton et al.، ٢٠١٨؛ Spierings، ٢٠١٧؛ Giddens، ١٩٩٠). في هذا السياق حيث يتعين على المواطنين الإيمان بالأسس المعيارية للمؤسسات، تواجه المؤسسات الجديدة عقبات وصعوبات في إرساء شرعيتها (Levi، ٢٠١٩).

يربط العلماء الثقة كمؤشر للحكم الرشيد بالمشاركة السياسية للمواطنين في الحياة العامة، والامتثال للحكام، والرضا عن الأداء (Levi، ٢٠١٩؛ Suchman، ١٩٩٥؛ Yousaf et al.، ٢٠١٦؛ Blind، ٢٠٠٦؛ Bouckaert et al.، ٢٠٠٥؛ Kim،

٢٠٠٥ ؛ Mishler & Rose ، ٢٠٠٢ ؛ Van Der Walle & Bouckaert ، (٢٠٠٣). تتجلى الثقة المؤسسية في الاختلافات على مر العصور. لا يقتصر مستوى ثقة المواطنين على تحديد موقفهم تجاه الحكومات أثناء الأزمات فحسب، بل إنه يختلف قبل الأزمة وبعدها وأثناءها، ويعتمد إلى حد كبير على النقد في وسائل الإعلام والمعارضة (Cruwys & Greenaway ، ٢٠١٩ ؛ Gilles et al. ، ٢٠١١ ؛ Quinn et al. ، ٢٠١٣ ؛ Baum ، ٢٠٠٢). سلط العلماء الضوء على تأثير الثقة على التعاون والنمو الاقتصادي لأنها تقلل من تأثير النزاعات وتزيل تكاليف العلاقات، وتحت المؤسسات على التركيز على المسؤوليات الموكلة إليها، وتحت القادة على بذل قصارى جهدهم، مما يقلل من حدوث الفساد ويزيد من المساءلة (Keefer & Knack ، ١٩٩٧ ؛ Porta et al. ، ١٩٩٦ ؛ Salas & Ahmed ، ٢٠٠٨ ؛ Fukuyama ، ١٩٩٥ ؛ Scholz & Lubell ، ١٩٩٨ ، ص ٣٩٩).

بينما أكد العلماء أن الثقة مرتبطة بالمؤسسات الفردية، ذكر آخرون أن الثقة يتم التعبير عنها بشكل أساسي تجاه المؤسسات ذات الأدوار المهيمنة في حوكمة الدولة. على الرغم من أن العلماء شددوا على أهمية معرفة الناس بالأدوار المؤسسية والأداء من أجل تربية الثقة المؤسسية كقاعدة اجتماعية، فقد أشاروا إلى المجتمعات التقليدية حيث يتم تطبيع احترام السلطة ثقافياً وترسيخها اجتماعياً (Levi and Stoker ، ٢٠٠٠). على عكس الديمقراطيات القديمة حيث تتمتع المؤسسات بمصداقية أكبر ويحافظ الناخبون على ولائهم لأحزابهم السياسية بمرور الوقت، تتجاوز التوقعات العامة في الديمقراطيات الجديدة قدرة المؤسسات حيث يكون المواطنون موالين للأحزاب التي يصوتون لها (Jakobsen & Listhaug ، ٢٠١٨ ؛ van der Kolk & Thomassen ، ٢٠٠٩ ؛ Anderson et al. ، ٢٠٠٥ ؛ Esaiasson ، ٢٠١١). ومن ثم ، تقوم سياسات الرفاهية، كونها البنية الأساسية للثقة، على عكس السياسات الانتقائية والتوزيع غير المتكافئ للموارد، على شبكات من التضامن والمعاملة بالمثل بين الناس وبين الناس والحكومة (Putnam, 2000; Larsen, 2013; Newton, 2001; Rothstein & Stolle, 2008; Uslaner, 2002, 2008; Rothstein and Uslaner, 2005; Uslaner, 2011). تختلف محددات الثقة عبر الثقافات والبلدان، مثل العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الجنس (Laegreid & Christensen ، ٢٠٠٥ ؛ Maxwell ، ٢٠١٠ ؛ Wenzel ، ٢٠٠٦ ؛ Wong et al. ، ٢٠٠٩). يؤدي الرضا عن الأداء المؤسسي والديمقراطية واللامركزية إلى زيادة مستوى الثقة على عكس الطاعة في الثقافات الاستبدادية التي تؤدي إلى ثقة زائفة (Wille & Bovens ، ٢٠٠٨ ؛ Campbell ، ٢٠٠٣ ؛ Chanley et al. ، ٢٠٠٠ ؛ Laegreid & Christensen ، ٢٠٠٥ ؛ Ariely ، ٢٠١٣ ؛ Christensen ، ٢٠٠٥ ؛ Laegreid & Grönlund ، ٢٠٠٥ ؛ Setälä & Kim et al. ، ٢٠٠٧ ؛ Kim et al. ، ٢٠٢٠) ؛

Han et al. ، ٢٠١٩ ؛ Norris et al. ، ٢٠١٩). على الرغم من محدودية البيانات المتوفرة حول الثقة المؤسسية في الدول العربية، أشارت بعض الدراسات إلى النزاعات والاتقسامات وغياب العدل والمساواة والفساد مما دعم عوامل الثقة الشخصية على حساب الثقة المؤسسية (Spierings ، ٢٠١٩ ؛ Gasser ، ٢٠١٨ ؛ Alijla ، ٢٠١٩ ؛ Addai et al. ، ٢٠١٣ ؛ Salloukh et al. ، ٢٠١٥ ؛ Alijla ، ٢٠١٩ ؛ Darwish ، ٢٠٢٠ ؛ Kong ، ٢٠١٤).

الإطار النظري ومنهجية البحث

تقوم هذه الدراسة بالتركيز على العوامل المؤثرة على نتائج الدراسات الإحصائية التي قام بها البارومتر العربي في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس واليمن قبل الربيع العربي وبعدها بعنوان الباروميتر العربي: استطلاع الرأي العام الذي تم إجراؤه في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس مع التركيز على مصر تحديداً. فهو مسح عام تم إجراؤه لتقييم مواقف المواطنين حول الشؤون العامة والحوكمة والاجتماعية والسياسة في الشرق الأوسط. قام استبيان الباروميتر العربي بطرح أسئلة حول الحياة السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية للمستجيبين خلال الاستطلاع. فبالإضافة إلى بعض الأسئلة العامة، طلب من المستجيبين تقييم مؤسساتهم السياسية ومواقفهم السياسية، والانتخابات والبرلمان، والإعلام، والديمقراطية، والمواضيع الاجتماعية والدينية والثقافية، والعالم العربي والعلاقات الدولية، والشؤون الجارية. تستخدم هذه الدراسة المنهج البحثي الكيفي لاسيما إجراء مقابلات مع أساتذة متخصصين في المؤسسات العامة والحوكمة في كليات عربية ومصرية مرموقة لتفسير نتائج الباروميتر العربي حول الثقة المؤسسية في مصر بعد ثورات الربيع العربي. فقام الباحث بإجراء ١٥ مقابلة مطولة حول الأسباب وراء بيانات الباروميتر العربي التي تشير الي معدلات منخفضة للثقة المؤسسية في مصر وثباتها قبل وبعد الربيع العربي على الرغم من العديد من الإصلاحات والإنجازات التي قامت بها الحكومة منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام ٢٠١٤.

ترتكز هذه الدراسة على الإطار النظري لمفهوم الحوكمة. تتناول نظرية الحوكمة بشكل أساسي مسألة كيفية تنظيم وإدارة القطاع العام والوكالات والبرامج والأنشطة لتحقيق الأغراض العامة، وتمكين الحكومة من إنتاج وتسليم السلع والخدمات المدعومة من القطاع العام. ترتبط الحوكمة بالهيكل التنظيمية والمالية والبرنامجية والتشريعات والقوانين وولايات السياسة والموارد والقواعد الإدارية والقواعد والمعايير المؤسسية. على الرغم من أن الحوكمة تنطوي على المساومة والتسوية بين الجهات الفاعلة ذات المصالح المختلفة، إلا أنها تشمل الهياكل الرسمية والتأثير غير الرسمي الذي يميز العلاقة بين السلطة الرسمية والعمليات التي تفوضها الحكومة. من هذا المنظور، يصف نظام الحكومة غايات ووسائل النشاط الحكومي وكيف ترتبط هذه الغايات والوسائل. عند

القيام بذلك، فإنه يشمل مجموعة واسعة من المكونات التي تحدد تقديم الخدمة العامة في منطقة معينة، مثل مجال السياسة، ونوع النشاط الحكومي، والسلطات القضائية، والمنظمات. نظراً لكونه نتاجاً لعملية ديناميكية، فإن منطق الحوكمة يربط قيم المواطنين ومصالحهم بإجراءات الهيئات التشريعية والمديرين التنفيذيين والمحاكم.

استناداً إلى ركيزتين رئيسيتين، المؤسسية والشبكات، التي تؤكد على أدوار الجهات الفاعلة في التفاوض والتنفيذ وتقديم الخدمات، تتناول الحوكمة مخرجات الحكومة وعواملها البيئية وخصائص المواطنين/ العملاء والعمليات الأساسية للمنظمات والهيكل والأدوار الإدارية والأفعال. في هذا السياق، تقيس الحوكمة الثقة المؤسسية على أساس الإنتاجية (القيام بالمزيد بموارد أقل)، والقدرة على الاستفادة من آليات السوق، ورضا المواطنين عن الخدمات العامة، واللامركزية، والقدرة على إنشاء وتنفيذ وإدارة السياسة العامة، ومسائلة المسؤولين. وتركز بشكل أساسي حول ما يجب على الحكومات القيام به لتحقيق الأهداف المتعلقة بالازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، باعتبارها القضايا الأساسية للعلاقة بين الحكومة والمجتمع. تركز الحوكمة كإطار نظري على تعاون المنظمات لإنتاج منفعة عامة مرغوبة، والتكيف مع التغييرات في بيئتها التشغيلية والامتثال للمصلحة العامة.

ظهرت مسألة الحوكمة كسؤال هام في أعقاب الانتفاضات العربية نتيجة لإحباط المواطنين من ركود الاقتصاد ونقص الحريات. حوكت الانتفاضات البلدان العربية إلى دول بالكاد تعمل مع وجود فرص كبيرة لانعدام الأمن السياسي والاجتماعي. في هذا السياق، إن الحوكمة توفر مؤشرات لتقييم تصور المواطنين لفعالية الحكومات ومشارع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. يتم قياس تصورات فعالية الحكومة من خلال تصور المواطنين لكفاءة الحكومة في ضمان الاستقرار الاقتصادي من حيث إدارة الدولة، وتنمية الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وتوفير الأمن، وتقديم الخدمات. يشير الاستقرار الاقتصادي إلى الظروف المادية المستقرة التي توفر فيها الدولة فرص عمل وإمكانيات للمشاركة المدنية والسياسية ونشاط اقتصادي متدفق (Hashemi, 2017)، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى مستوى معيشة أعلى للمواطنين. وفقاً ل Tom Van der Meer and Armen Hakhverdian (2016)، تستند الثقة إلى تصور الناس لجدارة المسؤولين وكفاءتهم ونواياهم وأغراضهم وامتثالهم للمصلحة العامة والأداء والمسائلة والحياد والقدرة على إدارة السياسات لحل المشكلات (Eccles, 2015; Nye, 1977). بالإضافة الي أنه يمكن استعادة الثقة عندما توفر المنظمات العامة قيادة وإدارة جيدين، ومعاملة متساوية وأخلاقية، وخدمات عالية الجودة والخدمات التي تلبية احتياجات المواطنين والمجتمع. وكلما زاد اعتقاد المواطنين أن المؤسسات الحكومية تفيدهم، زاد ثقتهم بالمؤسسات.

الثقة المؤسسية في مصر

من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع خبراء في إدارة المؤسسات العامة، يركز هذا الجزء على دراسة مؤشرات الثقة المؤسسية وفقاً لمفهوم الحوكمة والتي تتمثل في الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، الشراكة مع القطاع الخاص، الخدمات الاجتماعية، اللامركزية ومعدلات الفساد والشفافية. وفقاً لمسح الباروميتر العربي عام ٢٠١٩، على الرغم من أن ٧٠٪ من المصريين يعتقدون أن النظام الديمقراطي هو أفضل خيار متاح، فإن مستوى الثقة في المؤسسات السياسية منخفض. مكن التحديث الاجتماعي المواطنين من الوصول إلى المعلومات حول عدم المساواة في الدخل، وجعلهم على دراية بحقوقهم، وحثهم على زيادة مطالبهم. في أعقاب الانتفاضات العربية، أصبحت السياسة أقل جدارة بالثقة للمواطنين نتيجة لسوء تصرف السياسيين والسياسات غير الناجحة (Pring 2016). ربط المشاركون تجاربهم مع الديمقراطية بعد ٢٠١١ بعدم الاستقرار والانكماش الاقتصادي وارتفاع الأسعار. عززت هذه الظروف الاعتقاد بأن الرجل القوي ضروري لحكم البلاد خصوصاً وأنه في حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن الشخصي، تعتبر الديمقراطية والحقوق المدنية ترفاً. أصبح المواطنون على استعداد لقبول حكومة غير فعالة إذا كان زعيمها قادراً على ضمان السلامة والأمن الاقتصادي. ويفضل المواطنون الزعماء الأقوياء على الدول الديمقراطية وهم على استعداد للنزاع عن المساءلة والديمقراطية مقابل البقاء. ومن الآن فصاعداً ، فإن الثقة في الأنظمة الحاكمة تقوم على قدرتها على توفير الوظائف والخدمات العامة والأمن (Brechenmacher ، ٢٠١٧). في هذا السياق، يقول احد الأساتذة المتخصصين ان معضلة ثنائية الامن والاستقرار الاقتصادي امام الحريات والديمقراطيات استمرت في تحديد السمات السياسي في مصر. ومن ثم، وضع الجيش والرئيس السيسي نفسيهما على أنهما الضامن النهائي لاستعادة الاستقرار وتحسين الظروف المعيشية لغالبية الشعب المصري واسندت الحكومة سياساتها الي ضرورة الحرب على الإرهاب بناء علي الدور التاريخي للجيش كمصدر للاستقرار ولاكتساب الشرعية السياسية لنظام الدولة من خلال محاربة الفساد في المؤسسات المدنية وتوجيه السياسات نحو مزيد من الكفاءة. لقد كان الجيش فاعلاً اقتصادياً مهماً له أنشطة ومشاريع بنية التحتية واسعة النطاق منذ ٢٠١٤. توسعت أنشطة الجيش لتشمل البنية التحتية والزراعة والتعدين استناداً الي الشركات التي يملكها أو يديرها الجيش من التي تتمتع بامتياز الاعفاء الضريبي، والوصول التفضيلي، والعمالة الإجبارية ، والحسابات المصرفية السرية، والافتقار إلى الرقابة. تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٤٠٪ من الاقتصاد المصري يخضع لسيطرة الجيش، لكن هناك العديد من الاختلافات حول هذه التقديرات حيث يرى البعض أن الجيش يتحكم فقط في ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Transperancy International ، ٢٠١٨).

في لقاء مع خبير في مجال الحوكمة، أكد أن الدولة قامت بتوسيع وتنويع محفظته الاقتصادية منذ عام ٢٠١٤ إيماناً بأن منح الجيش عقوداً كبيرة سيساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني. تأسست منظمة منتجات الخدمة الوطنية عام ١٩٧٩ بموجب مرسوم رئاسي وهي منظمة أعمال عسكرية تمتلك ٢١ شركة في العديد من القطاعات دون أن يكون لها ملف تعريف شفاف حول إيراداتها أو أرباحها أو الامتثال الضريبي. تعتبر الهيئة الوطنية للإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع والهيئة الهندسية للقوات المسلحة من المنظمات الرئيسية في تكتل الأعمال العسكرية. منذ عام ٢٠١٣، أعطت القوات المسلحة والسيد الرئيس السيسي الأولوية للمشاريع الضخمة، مثل مشروع تطوير ممر قناة السويس، وتوسعة ستة موانئ مصرية، وإنشاء أنفاق ومناطق صناعية، وتجريف قناة موازية للسماح بحركة المرور في اتجاهين، وبناء عاصمة جديدة. ولكن هناك القليل من المعلومات حول الإيرادات والأرباح التي حققتها الكيانات الاقتصادية المرتبطة بالجيش مما يجعل المستثمرون الأجانب يترددون في الاستثمار في القطاعات التي يسيطر عليها الجيش (مقابلة شخصية ١، ٢٠١٨).

علي صعيد آخر، علي الرغم من الاستقرار السياسي الذي تتمتع به مصر لسيطرة رجل قوي والجيش إلا أنه بالنظر للإصلاح الاقتصادي نجد أن الحكومة لم تعد قادرة على الحد من البطالة وزيادة النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية مما زعزع من ثقة المواطنين. وفقاً لمتخصص في شئون المؤسسات العامة، ازداد عدم الاستقرار الاقتصادي وانعدام الحيوية الاقتصادية بسبب الحواجز الجمركية المرتفعة وسياسات أسعار الصرف غير المتوازنة والتقدم المحدود لرأس المال البشري وسوء توفير السلع والخدمات العامة الأساسية (مقابلة شخصية ٢، ٢٠١٨). فقد أكد علي أن عدم الاستقرار الاقتصادي يرتبط بالممارسات الفاسدة فيصبح الشباب مهمشين اجتماعياً واقتصادياً، ويشعرون بالإحباط والضعف، ويحملون حكومة البلد و/ أو شركاتها المسؤولية عن أمنهم الاقتصادي، لا سيما مع الاختلاف بين مستوى معيشة المسؤولين الحكوميين ومستوى المواطنين العاديين.

نتيجة لما سبق، أطلقت الحكومة برنامج إصلاح اقتصادي وافق عليه صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، والذي يهدف إلى معالجة القضايا الهيكلية، مثل العجز الكبير في الميزانية، والإنفاق الحكومي الزائد، والدعم الحكومي وتقلبات العملة. ومع ذلك، أكد الخبير في شئون الحوكمة أنه كان لهذا البرنامج آفاق قليلة لتحسين الظروف الاقتصادية على المدى القصير، مما ترك حوالي ٢٨٪ من المصريين يعيشون في فقر مع معدل بطالة يبلغ ١٢,٦٪ في عام ٢٠١٦. وأضاف مستطرداً أن الشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان تأثرت بشكل سلبي من حزمة الإصلاح (مقابلة شخصية ٧، ٢٠١٩). في ذلك السياق قال: "أثرت معدلات التضخم المرتفعة التي بلغت ٢٥٪ في يناير ٢٠١٧ وانخفاض قيمة العملة بنحو ٥٠٪ على الطبقات المتوسطة وكذلك على الفقراء. نفذت

الحكومة استثمارات كبيرة للموارد العامة في مشاريع البناء الضخمة التي لها عوائد غير مؤكدة والتي تم تنفيذها مع القليل من التدقيق أو الإشراف العام. تخضع مشاريع مثل قناة السويس الثانية والعاصمة الإدارية الجديدة لسيطرة مباشرة من قبل المنظمات الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية ، وبالتالي تتجنب أي مطالب للشفافية أو المساءلة". وكجزء من إطار السياسة الاقتصادية المرتبط بقرض صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦ ، قامت الحكومة بتحرير سعر الصرف وخفض دعم الطاقة وإصلاح الهيكل الضريبي. في ذلك أشار أستاذ للاقتصاد المؤسسي انه بينما اعتبرت هذه التدابير ضرورية على نطاق واسع للانتعاش الاقتصادي، فقد أثبتت أنها عبء ثقيل على الاستقرار النقدي (مقابلة ١٠، ٢٠٢٠). أشار قائلاً

"مع تعويم العملة في عام ٢٠١٦، ارتفع سعر الصرف بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي من ٨,٨ جنيهاً للدولار إلى ١٥,٨ جنيهاً مصرياً، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ١٩,٧ في ديسمبر ٢٠١٦ واستقر عند أقل قليلاً من ١٨,٠ جنيهاً مصرياً لكل دولار. في منتصف عام ٢٠١٧ ، واستقر عند ١٧,٦ في أوائل عام ٢٠١٩. ثم انخفض سعر الصرف إلى ١٥,٥ في فبراير ٢٠٢٠ ، قبل أن يرتفع إلى ١٦,٢ في يونيو ٢٠٢٠ ، ثم انخفض مرة أخرى إلى ١٥,٧ في ديسمبر ٢٠٢٠. وارتفع معدل التضخم الإجمالي من ١٤,٠٪ في أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣٣,٠٪ في يوليو ٢٠١٧. بعد ذلك ، انخفض تدريجياً إلى ١٤,٤٪ في فبراير ٢٠١٩ وإلى ٣,١٪ في أكتوبر ٢٠١٩. طوال عام ٢٠٢٠ ، تراوح معدل التضخم بين ٣,٤٪ (في أغسطس) و ٧,٢٪ (في فبراير). لمكافحة التضخم واستقرار سعر الصرف ، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى ١٨,٧٥٪ (سعر الإيداع) و ١٩,٧٥٪ (سعر الإقراض) في نوفمبر ٢٠١٧".

مع العلم انه مع تجذر الانتعاش الاقتصادي، خفض البنك لاحقاً أسعار الفائدة سبع مرات خلال الفترة قيد المراجعة، من ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ في فبراير ٢٠١٩ إلى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٠.

أضاف خبيراً آخر الي ارتفاع رصيد الدين في مصر تدريجياً من ٧٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٩٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ ، ثم إلى ١٠٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ مشيراً الي ان انخفاضه في عام ٢٠١٩ إلى ٩٠,٢٪ يرجع إلى انخفاض الديون المحلية (مقابلة ١٤، ٢٠١٩). استمر الدين الخارجي في الارتفاع - من إجمالي ٤٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ١٠٦ مليار دولار في أوائل عام ٢٠١٩ و ١٢٣ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٢٠. على خلفية جائحة كورونا، أخذت الحكومة قروضاً إضافية من الخارج. على سبيل المثال، منح صندوق النقد الدولي قرضاً واحداً يزيد عن ٢,٧ مليار

دولار في مايو ٢٠٢٠ وآخر بأكثر من ٥,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠، وتحالف مصرفي بقيادة الإمارات العربية المتحدة أقرضت مصر ٢ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٠. وأصدرت الدولة أيضًا سندات دولية بقيمة ٥ مليارات دولار في مايو ٢٠٢٠ (Reuters 2020).

أشار ثلاثة من المتخصصين (مقابلات رقم ١١، ٤، ٩، ٢٠٢٠):

"كان الاقتراض الضخم ضروريًا لتمويل عجز الموازنة المستمر. كان العجز أعلى بكثير من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧، قبل أن ينخفض إلى ٨,١٪ في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. لم يتحقق التخفيض المخطط إلى ٧,٢٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بسبب الجائحة، وارتفع العجز إلى ٨,٢٪ بدلاً من ذلك. بلغ رصيد الحساب الجاري لمصر عجزًا قدره ١٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وزادت تكاليف خدمة الدين بشكل مستمر من ٢١٪ من الإنفاق الحكومي في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٣٨٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١."

مع تجفيف جميع المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية بعد ثورة ٢٠١١، انخفضت الاحتياطيات الأجنبية من ٣٦,٠ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٣,٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٣. وبدأت في الارتفاع مرة أخرى فقط في أواخر عام ٢٠١٦، وعندما تم الانتهاء من صفقة صندوق النقد الدولي، خارجية مفرطة بدأ الاقتراض، وعادت التحويلات وعائدات السياحة إلى الارتفاع. وقد أدى ذلك إلى زيادة تدريجية إلى حوالي ٤٥ مليار دولار في أوائل عام ٢٠١٨، أي ما يعادل ثمانية أشهر من الواردات (Transparency International, 2018). ظلت الاحتياطيات عند هذا المستوى حتى يناير ٢٠٢٠، لكن الوباء أدى إلى انخفاضها إلى ٣٦,٠ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، تعافت الاحتياطيات إلى حد ما لتصل إلى ٤٠,١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠.

عند تقييم أداء الحكومة، سئل المواطنون عن تصورهم للفساد داخل أجهزة الدولة والمحسوبة في التوظيف. وفقًا لمسح الباروميتر العربي لعام ٢٠١٦ وآخر أجرته مؤسسة كارنيغي للأصوات العربية للسلام الدولي عام ٢٠١٩، كان الفساد المالي والإداري من الأسباب الرئيسية وراء افتقار المصريين للثقة في الحكومة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ نتيجة للعلاقة بين الاقتصاد من جانب والمحسوبة والفساد من الجانب الآخر. أكد خمسة من الخبراء هذه العلاقة الوثيقة بين الفساد وضعف الأداء الاقتصادي مرددين إن الافتقار إلى الثقة يولد الفساد ويولد السلوك الفاسد بين آخرين لأن المواطنين لا يؤمنون بعود الحكومة بالتغيير ولا يتم تحفيزهم على الانخراط ضدها (مقابلة ٧، ١، ٤، ٦، ٣). يتمتع المواطنون بثقة محدودة في الحكومات منخفضة الأداء

من حيث الفعالية والاستقرار ومحاربة الفساد (Morris and Klesner 2010 ; Cammack et al. 2016). على الرغم من أن الكثير من المصريين يرون أن الحكومة فعالة في إدارة الاقتصاد الوطني، وتوفير المزيد من فرص العمل ، وضمان الأمن الا ان الصعوبات الاقتصادية وانعدام المساءلة وارتفاع مستوى الفساد أدت الي زيادة عدم الثقة . إضافة الي ما سبق، اكد الخبراء:

"تصورات الفعالية لدي المواطنين محدودة نتيجة افتقار القادة للمساءلة وتصورهم بأنهم فوق القانون. فسواء اضطلع المسؤولون بمسؤولياتهم بكفاءة أم لا، فلن يتم معاقبتهم أو التصويت لهم خارج مناصبهم. بالاعتماد على السياحة والتحويلات المالية ومعاناة سوء الإدارة والمحسوبية والفساد، فإن مستوى التنمية في مصر يحتل مرتبة منخفضة إلى متوسطة في المرتبة ١١٦ من بين ١٨٩ دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٩."

يصنف البنك الدولي مصر على أنها دولة ذات دخل متوسط أدنى من الدخل القومي الإجمالي. يبلغ نصيب الفرد (تعادل القوة الشرائية) ١١,٨١٠ دولار أمريكي ، وهو أقل بوضوح من المتوسط العالمي البالغ ١٧,٥٩١ دولارًا. بالنسبة لعام ٢٠١٧ ، أشار البنك الدولي إلى أن ٢٨,٧٪ من السكان يعيشون على أقل من ٣,٢٠ دولار في اليوم ، في حين بلغ مؤشر جيني ٣١,٥. في أوائل عام ٢٠٢٠ ، كان ٢٩,٧٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني. تنخفض درجة دليل التنمية البشرية المعدلة حسب اللامساواة في مصر بنسبة ٢٩,٧٪ عن مجموع نقاطها الرئيسية في دليل التنمية البشرية ، والتي تتعدى بوضوح القيمة المتوسطة العالمية البالغة ٢٠,٤ (World Bank, 2020). في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٩ ، احتلت مصر المرتبة ١٠٨ من بين ١٦٢ دولة (OECD, 2021). قبل اندلاع جائحة كوفيد، كان النمو يعتمد بشكل أساسي على الاستثمار العام في مجالات البنية التحتية والبناء، واكتشاف حقول الغاز الكبيرة، وارتفاع مستويات التحويلات وتقلص العجز التجاري. كما تعافت إيرادات السياحة ، حيث ارتفعت من ٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ١٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وزاد صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ٩,١ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وارتفع إجمالي تكوين رأس المال من ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ١٧,٧٪ في عام ٢٠١٩. على الرغم من انخفاض عائدات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في سياق الوباء، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ٢,٨٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ومن ثم ، فقد أدى الوباء إلى إبطاء التعافي الاقتصادي الكلي المشجع بشكل عام ، ولكن لم يضع حدا له. لكن يجب الإشارة الي ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان بشكل طفيف

فقط من ١١،٢٢١ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٣ إلى ١٢،٢٥١ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٩. كما أن مستوى النمو الحالي غير كافٍ لاستيعاب ٨٠٠ ألف شاب مصري يدخلون سوق العمل كل عام. أضاف احد المتخصصين في لقاء العام الماضي ان تدفق الاستثمار يتوجه بشكل أساسي إلى القطاعات كثيفة رأس المال بدلاً من القطاعات كثيفة العمالة. أضاف قائلاً:

"على سبيل المثال ، جذب قطاع النفط والغاز ٧٤,٣٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. وبذلك ، بلغ معدل البطالة الرسمي ١٠,٨٪ في عام ٢٠١٩ و ١٠,١٪ في عام ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، اعتمد النمو بشكل كبير على الاستثمار العام ، مما أثقل كاهل ميزانية الدولة. في عام ٢٠١٩ ، أظهر ميزان الحساب الجاري عجزاً قدره ١٠,٣ مليار دولار ، وبلغ الدين العام ٨٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي".

ما يقرب من ٩٠ ٪ من إنتاج الطاقة لا يزال يعتمد على الوقود الأحفوري. وفقاً لخطة رؤية ٢٠٣٠ ، التي تم إطلاقها في مارس ٢٠١٦ ، تريد الحكومة خفض الحصة إلى ٢٧ ٪ ، لكن التقدم كان محدوداً حتى الآن. دخل قانون الطاقة المتجددة الجديد حيز التنفيذ في عام ٢٠١٤ ، والذي يسعى إلى جذب الاستثمار وإدخال تعريفات تغذية. في حين تم إطلاق بعض المشاريع، مثل مجمع ضخ للطاقة الشمسية في بنبان، لا يزال معدل الاستثمار الإجمالي في هذه المنطقة منخفضاً. تقدمت الحكومة في بناء أول محطة للطاقة النووية في مصر وأدخلت الفحم كمصدر لإنتاج الكهرباء والطاقة في الصناعات الثقيلة في عام ٢٠١٤. وقد تناولت خطة رؤية ٢٠٣٠ ، التي نشرت في مارس ٢٠١٦ ، هذه القصور بأسلوب قائم على الأدلة ويتضمن تحليلاً نقدياً ملحوظاً ومضيفاً لاقتراحات ملموسة للتحسين (OECD, 2021).

على صعيد اخر، علي الرغم من إعطاء الأولوية الواضحة لتعزيز الناتج الاقتصادي على المستوى الكلي، اتخذت الحكومة تدابير قليلة من أجل تحسين العدالة التوزيعية أو دعم الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع لاسيما مع ضغوط الحرب علي الإرهاب من خلال عمليات عسكرية واسعة النطاق. و أيضا فرض سياق الوباء علي النظام اعطاء الأولوية لتنمية الاقتصاد الكلي. أضاف احد الخبراء (مقابلة شخصية رقم ١٥)

"على سبيل المثال ، استسلمت الحكومة على ما يبدو لمطلب رجال الأعمال بتخفيف إجراءات الإغلاق وتقديم حزمة التحفيز البالغة ٦,٣ مليار دولار التي تم الإعلان عنها في مارس ٢٠٢٠ لدعم الشركات الكبيرة. بينما تم تخصيص ٣,١ مليار دولار لشركات السياحة و ١,٣ مليار دولار لسوق الأوراق المالية مع تقديم دعم أقل بكثير للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في القطاع غير الرسمي".

اما فيما يتعلق بالميزانية العمومية ، اتخذت الحكومة إجراءات لخفض مستوى ديون مصر، وعجز الميزانية ومعدلات التضخم، مع زيادة احتياطات العملات الأجنبية. ولكن

مع ذلك، أكد الخبير أن النظام ظل متردداً في معالجة أهم القضايا التي تعيق التنمية الاقتصادية، مثل الاحتكارات التي يحتفظ بها بعض رجال الأعمال، والدور الفعال للدولة في الاقتصاد، وحجم القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى دور الوباء في تباطؤ الانتعاش الاقتصادي وتأجيل خصخصة المؤسسات العامة (مقابلة شخصية رقم ١٥). بالإضافة إلى ذلك، أن المشاريع الضخمة لم تؤتي ثمارها إلا جزئياً.

"على سبيل المثال، لم تزد عائدات قناة السويس بعد حفر مسار ثان بتكلفة ٨ مليارات دولار، وتراجع عدد من التكتلات (الأجنبية) عن الاستثمار في العاصمة الإدارية الجديدة. في حين توفر المشاريع الضخمة لنخبة رجال الأعمال فرصة لتجميع الثروة، فإن قيمتها بالنسبة للسكان محدودة. كما أن تدابير حماية الفقراء من الآثار الجانبية لبرنامج التكيف الهيكلي وتداعيات الوباء لم تكن كافية." (مقابلة رقم ٥)

وفقاً لنتائج دراسة الباروميتر العربي، يعتقد ٢٨٪ من المصريين أن الفساد قد ازداد. فعند إبلاغهم بسوء السلوك الإداري، كان المواطنون المتعلمون أقل ثقة في الحكومة. وفقاً لمقياس الفساد العالمي لعام ٢٠١٦، شعر نصف المواطنين المصريين بعدم القدرة على محاربة الفساد وذلك لإيمانهم بأن المؤسسات الحكومية لن تدعم المواطنين الذين لا يملكون القدرة على التأثير على المستوى النخبوي بسبب كل من الافتقار إلى المساءلة واعتماد المواطنين على القادة. (Transparency International 2108). يؤدي الافتقار إلى المساءلة إلى انعدام الثقة في القادة وعدم فعالية الحكومة ويشعر المواطنون أن الحكومة غير فعالة وأنهم لا يستطيعون إحداث فرق. أكد أحد المتخصصين في هذا الصدد أن هناك تصور قوي في مصر بأن على المرء أن يكون لديه اتصالات للوصول إلى الوظائف أو الخدمات أو فرص العمل ويشار إلى مفهوم المحسوبية هذا باسم الوساطة (مقابلة رقم ٧، ٢٠١٨). على مدى عقود، لم تستخدم مصر بشكل كافٍ الموارد البشرية والمالية والتنظيمية، مفضلة الولاء على الكفاءات والصلاحيات، وفضلت الهيمنة الأبوية على المساواة بين الجنسين والأجيال والطبقات الاجتماعية. استخدمت الحكومات المتعاقبة التوظيف في القطاع العام لمواجهة البطالة مما أدى إلى تضخم جهاز الدولة بشكل كبير لاستيعابه أكثر من احتياجاته.

"يتكون من حوالي سبعة ملايين موظف (٢٥٪ من إجمالي قوة العمل في مصر) وهو لا يحتاج أكثر من ثلاثة ملايين. يؤدي هذا إلى تسريح العمالة ونقص العمالة، وفي نهاية المطاف انخفاض الكفاءة في تقديم الخدمات العامة واستكمال الإجراءات التنظيمية." (مقابلة رقم ٤)

تدخل النخبة بالسيطرة على الموارد وترسيخ قوتها مما وسع من الفارق الاقتصادي بين المواطنين العاديين والنخب كان عاملاً إضافياً لضعف الثقة المؤسسية علماً بأن الفساد المستشري وعجز الدولة عن توفير الوظائف والخدمات العامة كان دافعاً رئيسياً للاحتجاجات في ٢٠١١. فوفقاً لعشرة خبراء (مقابلات رقم ٥، ١٤، ١٠، ٩، ٨، ٧، ١٦، ٣)، استندت التعيينات في المناصب العليا إلى العلاقات السياسية وليس

الجدارة، وحصلت الشركات المرتبطة سياسياً بالنظام على ٩٢٪ من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص، على الرغم من عدم تحقيق ربحية أعلى مقارنة بالشركات غير المرتبطة بالسياسة.
أشار احدهم:

" ينتشر الفساد بشكل شامل في جميع مجالات حياة أي مصري. عند مستوى منخفض ، يُتوقع تقديم هدايا ومبالغ صغيرة مقابل معظم الأعمال الإدارية أو لتجنب المشاكل مع الشرطة. على سبيل المثال، على مستوى أعلى، تطورت ثقافة الفساد الضارة وغير المنضبط إلى حد كبير منذ بداية التحرير الاقتصادي والخصخصة في السبعينيات، وهي متجذرة في اعتماد رأس المال الخاص على قرارات الدولة."

من ناحية اخرى، توجد ترتيبات مؤسسية لتنفيذ سياسة مكافحة الفساد لاسيما في السنوات الأخيرة. فقد عزز التشريع الجديد عام ٢٠١٧ هيئة مكافحة الفساد، الهيئة الرئيسية لمكافحة الفساد في مصر، جزئياً من خلال تحسين معادتها وإضفاء الطابع المهني على التدريب ولكنها تحتاج الي المزيد من الدعم والاستقلال في اطار قانون مكافحة الفساد لمعاقبة الأفراد المخالفين للقوانين.

فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، نجحت برنامج التحويلات النقدية المسمى برنامج التضامن والكرامة (تكافل وكرامة) الذي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي. في ضوء آخر تعداد سكاني في عام ٢٠١٧ ، فإن غالبية المواطنين المصريين ٩٠,٤٪ يحصلون على مياه الشرب ، و ٩٦,٣٪ كهرباء. وفقاً لإحصاءات البنك الدولي في عام ٢٠١٥ ، فإن ٩٩٪ من الأسر لديها مصادر مياه أفضل ، و ٩٥٪ لديها أنظمة صرف صحي محسنة (OECD, 2021). ولكن يجب الإشارة الي ان الظروف الاجتماعية والطبيعية في مصر تقوض من الحوكمة الرشيدة.. ينمو عدد سكان مصر بمعدل ٢٪ سنوياً ووصل إلى ١٠٠ مليون في فبراير ٢٠٢٠ (ارتفاعاً من ٤٨,٢ مليون في ١٩٨٦ و ٧٢,٨ مليون في ٢٠٠٦) ووجود عدد هائل من الشباب ، حيث تقل أعمار ٦١٪ من مواطني الدولة عن ٣٠ عاماً مما يضع ضغطاً كبيراً على أنظمة التعليم والصحة وكذلك على سوق العمل. يؤدي النمو السكاني أيضاً إلى إجهاد الموارد الطبيعية إلى أقصى حدودها بالإضافة الي صعوبة السيطرة على المناطق الصحراوية الشاسعة .و من أجل دعم الطبقات الدنيا خلال فترة تدابير التقشف، أدخلت الحكومة برنامجين للتحويلات النقدية تم اختبارهما بالوسائل المالية عام ٢٠١٥ ، وهما التكافل والكرامة. وذهبت الفوائد من هذه البرامج إلى حوالي ٣ ملايين أسرة (حوالي ١٠٪ من المجتمع) ، خاصة تلك التي لديها أطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة مما قلل الفروق التعليمية والاجتماعية بين المواطنين علي أساس الجنس.

أكد اثنان من المتخصصين (مقابلة ٥ و ٩) علي انه في سياق جائحة كوفيد، تم توسيع كلا البرنامجين عن طريق زيادة عدد المستفيدين بنحو ١٦٠,٠٠٠ من خلال زيادة مستويات الفوائد. كما قدمت الحكومة مشاريع دعم إضافية عن طريق تزويد العمال غير

الرسميين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الوباء بمدفوعات نقدية قدرها ٥٠٠ جنيه مصري خمس مرات منفصلة بين أبريل ٢٠٢٠ ويناير ٢٠٢١ و ارتفع هذا الرقم إلى ٢,٦ مليون في الجولة الرابعة في ديسمبر ٢٠٢٠. أضاف أحدهما:

" بلغ معدل المشاركة في سوق العمل بين النساء ٢١,٩٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧٠,٩٪ للرجال ، وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين الرجال ١٨٠٣٩ دولاراً، بينما كانت فقط ٤,٧٥٣ دولاراً للنساء. على النقيض من ذلك، تتضاءل الفجوة بين الجنسين في التعليم ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الالتحاق أو التسرب اليوم مما سيؤدي إلى تآكل الفروق في معدلات الأمية (30٪ بين النساء و ٢١,٢٪ للرجال في ٢٠١٧) ومعدلات الالتحاق والتسرب (في عام ٢٠١٩، بلغ معدل الالتحاق ١٠,٦٪ في المرحلة الابتدائية، ٨٨٪ في المرحلة الثانوية، ٣٥٪ في المرحلة الجامعية) ومعدل القراءة والكتابة (٥٥ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٧١,٢٪ عام ٢٠١٧). وارتفعت درجة مصر في مؤشر الأمم المتحدة للتعليم تدريجياً من ٣٨٩,٠ عام ١٩٩٠ إلى ٦١٨,٠ عام ٢٠١٩."

على الرغم من هذه المعدلات الإيجابية، تدهورت جودة التعليم بشكل كبير مما دفع الحكومة الي الإعلان عن خطط إصلاح شاملة في عام ٢٠١٨ وأعلنت أن عام ٢٠١٩ هو "عام التعليم". فعدم تحسن وضع التعليم يرجع الي انخفاض معدل الإتفاق على التعليم (٢,٣٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مع وجود ارتفاع اسمي الي ٥,٣٪ نتيجة توسيع التعريفات في مشروع الميزانية) وفقا لما ينص عليه دستور ٢٠١٤ على أنه يجب إنفاق ٤٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم قبل الجامعي و ٢٪ على التعليم العالي.

فيما يخص الشراكات مع القطاع الخاص، أدت الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ إلى اتخاذ تدابير تقشيرية من خفض للإعانات وإصلاحات ضريبية وتحرير لسعر الصرف دون معالجة القضايا الهيكلية الأعمق المتعلقة بتحسين المنافسة القائمة على السوق. أسفرت ذلك عن تراكم الثروات وانخفاض مصر للمرتبة ١٤٢ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠ ، وهي أسوأ بكثير مما كانت عليه في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦ حيث احتلت المرتبة ٩٦ و ١٢٥ على التوالي **World Bank, 2020**). في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي، احتلت مصر المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة مشيراً إلى أن الأمر يستغرق ١٢,٥ يوماً و ٥,٥ إجراءات لبدء نشاط تجاري وتكاليف تقدر بنحو ٢٠,٣٪ من متوسط دخل الفرد في مصر. بالإضافة الي ذلك، يشكل القطاع غير الرسمي ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوجد ما يقدر بنحو ٦٣٪ من إجمالي العمالة المصرية غير مهيكلة تشكل ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي العمالة غير الزراعية.

على الرغم من اتخاذ الحكومة للعديد من التدابير لدعم تنمية القطاع الخاص من حيث سهولة بدء عمل تجاري، وتقديم تشريعات مشجعة علي الاستثمار الخاص مثل قانون الاستثمار، والتراخيص الصناعية والإفلاس إلا أن الاقتصاد المصري غير جاذب للقطاع الخاص. في تقرير صدر في ديسمبر ٢٠٢٠، حدد البنك الدولي الافتقار إلى الشفافية

المحيطة بالمؤسسات العامة والامتيازات الممنوحة لها باعتبارها عوامل رئيسية تعوق تنمية القطاع الخاص (World Bank, 2020). زادت مساهمة الشركات الخاصة بنسبة ٦٩٪ في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٩/٢٠ من ٦٥٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في قطاع الخدمات مثل التجارة والبنوك والتأمين والسياحة والاتصالات والتعليم دون العديد من القطاعات الإنتاجية مثل الطب والغذاء والطاقة. يشارك المجمع الصناعي العسكري بشكل أساسي في مشاريع البنية التحتية والتشييد وتنتج أيضاً الشركات العسكرية جميع أنواع السلع الاستهلاكية مزاحمة القطاع الخاص لتمتعها بالعديد من المزايا مثل وصول تفضيلية إلى الأراضي من أجل توفير غذاء أرخص. أضاف ثلاث من المتخصصين الي ضعف دور هيئة المنافسة المصرية في الحد من الممارسات الاحتكارية واحتياجها الي المزيد من التأثير والاستقلالية لاسيما انه ليس لديها سلطة إيقاف عمليات الاندماج أو فرض غرامات بحد ذاتها ولكن يمكنها فقط رفع دعوى قضائية (مقابلات رقم ١٤، ١٣، ١١). استطراد احدهم قائلاً:

"تظل القطاعات الرئيسية مثل إنتاج الصلب والأسمنت و واردات الأغذية الأساسية والاتصالات تحت سيطرة احتكار القلة، وينقسم الاقتصاد بين عدد قليل من الشركات الكبيرة والعديد من الشركات الصغيرة. علاوة على ذلك، يتمتع القليل من الفاعلين السياسيين بعدد من الامتيازات الحصرية مثل الإعفاءات الضريبية والعمالة الرخيصة مما يجعل من الصعب على القطاع الخاص التنافس. بالإضافة الي ذلك، لا يتسم تخطيط الميزانية وتنفيذها بالشفافية."

اما بالنسبة للامركزية، الهيكل الإداري شديد المركزية في مصر ويعاني من غياب انتخابات المجالس المحلية منذ حلها عام ٢٠١١. اجمع الأساتذة المتخصصين في العديد من المقابلات ان هناك عدد قليل جداً من المقالات التي تركز على الحكومة المحلية في مصر حيث لا يتم تناول موضوعات مرتبطة بشرعية الحكومة المحلية في ال ٢٩ محافظة التي تختلف فيما بينها من حيث الحجم والسكان وتخصيص الموارد ومن ثم تعجز الحكومات المحلية عن تقديم الخدمات العامة التي توفيرها بدلا عنها منظمات المجتمع المدني. الكيانات المحلية تتمتع بدرجة محدودة من الحرية الإدارية وتدار مالياً وسياسياً من قبل الحكومة المركزية حيث يعين الرئيس المحافظين والأجهزة التنفيذية وتتبع القيادة أسلوب التنسيق المركزي والهرمي والبيروقراطي في تحديد المبادئ التوجيهية للسياسة الرئيسية وتوزع الكفاءات والمهام. صرح احد الخبراء:

"ضعف الاتصال الأفقي بين مختلف الإدارات المحلية في إدارة الدولة أدي في كثير من الحالات إلى نقص التنسيق وعدم الكفاءة، والتكرار، والسياسات المتضاربة وذات النتائج العكسية. علاوة على ذلك، غالباً ما تتنافس أجزاء مختلفة من الحكومة على الكفاءات بدلا من دعم بعضها البعض بشكل فعال."

لكن في السنوات الأخيرة، نجحت القيادة في تقليص المنافسة بين مختلف أجزاء النظام وذلك بشكل أساسي من خلال زيادة سيطرتها على جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة الي الاهتمام بمناقشة علاقات المجتمع المدني بالحكومة الإلكترونية

وتجربة العديد من مبادرات الحكومة الإلكترونية لتحسين الإدارة على المستوى المحلي (عبد الغفار ومجدي ، ٢٠١٢ ؛ عبد السلام ، رديك ، والقاضي ، ٢٠١٢ ؛ رديك ، عبد السلام ، والقاضي ، ٢٠١١).

الخاتمة

تعزز الدولة من ثقة مواطنيها في مؤسساتها من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة في قطاعاتها وكياناتها بالإضافة الي تبني قيم الإدارة الحديثة بين موظفيها من تفويض للسلطات وتعزيز المشاركة في عملية اتخاذ القرار وحصر تدخلها في العمليات الإدارية علي التوجيه مع اتاحة الفرصة للفاعلين الغير حكوميين والقطاع الخاص للقيام بمزيد من الأدوار لتحقيق الكفاءة والفاعلية. فعلي المستوي الوطني، نجد ان مصر لديها العديد من الإمكانيات التي من الممكن ان تسخرها للتحسين من ادائها الإداري وزيادة الثقة المؤسسية لدي مواطنيها من حيث زيادة جودة الخدمات الاجتماعية لاسيما للفئات المهمشة مثل الفقراء والنساء والأطفال علي مستوي التعليم، والصحة، وفرص العمل. بالإضافة الي ذلك، يجب ان تعمل الحكومة علي الحد من عدم المساواة من خلال تعزيز تكافؤ الفرص وزيادة الإتفاق على وضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

علي صعيد اخر، من الجيد ان تسعى الحكومة الي تعزيز مستوي الشفافية وزيادة سلطات الجهات الرقابية في سبيل إجراء إصلاحات مؤسسية فعلية. من ثم، يجب على القيادة وضع ضوابط وتوازنات أفضل من خلال تقليل درجة تركيز السلطة لدي المركز وتقوية الهيئة التشريعية وجعل القضاء أكثر استقلالية. علاوة على ذلك، يجب أن يكون النظام السياسي لا مركزيا، وإجراء انتخابات محلية في أسرع وقت ممكن من اجل دعم التنمية المستدامة في جميع انحاء مصر من خلال اشباع احتياجات المحافظات المختلفة وتحسين مستوي الخدمات وتحقيق المشاركة في عملية الاتخاذ القرار مع توفير الاستقلالية المادية.

من ناحية اخري، يجب التوجه نحو اقتصاد أكثر استدامة من خلال إعادة تركيز القيادة علي القطاعات كثيفة العمالة ورأس المال وتحقيق التوازن بينهم من حيث الاستثمار وإيجاد فرص عمل وتحسين البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص علي المشاركة في الإنتاج المحلي في المجالات التي تضغط علي ميزانية الدولة. كما ينبغي أن تتصدى للعبء الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية المستدامة، مثل الدور القوي (وغير الشفاف) لمجموعة صغيرة من الفاعلين الرسميين والممارسات الاحتكارية لنخبة رجال الأعمال التي تقوض المنافسة وبالتالي تقوض تنمية القطاع الخاص. علاوة على ذلك، ينبغي بذل محاولات لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي وزيادة قدرات تحصيل الضرائب بشكل تصاعدي.

توجيه الاهتمام نحو دولة الرفاهية من خلال الموازنة بشكل أفضل بين الآثار الجانبية لإجراءات التقشف، وتخفيف العبء الذي يفرضه الوباء والعبء الاقتصادي على الشرائح منخفضة الدخل والفئات الضعيفة. وينبغي أن تضاعف جهودها لمكافحة الفقر والظلم

المتزايدين من خلال التخفيف الفعال لارتفاع تكاليف المعيشة وأن يكون نظام الدعم مستهدفاً بشكل أفضل وأن يتم إطلاق برامج دعم فعالة. من الأفضل ان لا تركز الدولة فقط على تعافي الاقتصاد الكلي وان تكون اكثر حساسية للتوترات بين الإصلاحات الاقتصادية النيو ليبرالية والآثار المحتملة على التنمية الاجتماعية للبلاد. فلا ينبغي أن تدفع الحكومة إلى تحقيق النمو وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتدابير التقشف بأي وسيلة ضرورية بل تشجيع التخفيف الفعال لارتفاع تكاليف المعيشة ودعم القطاعات المختلفة من السكان.

قائمة المراجع

- Alijla, A. (2019). Political Division and Social Destruction Generalized Trust in Palestine. *Contemporary Arab Affairs*, 12(2), 81–104.
- Arab Barometer (2019). <https://www.arabbarometer.org/2020/06/the-arab-worlds-trust-in-government-and-the-perils-of-generalization/>
- Becker, S. O., Boeckh, K., Hainz, C., & Woessmann, L. (2011). The empire is dead, long live the empire! Long-run persistence of trust and corruption in the bureaucracy (CESifo Working Paper No. 3392). Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo).
- Campbell, A. (2003). *How Policies Make Citizens: Senior Political Activism and the American Welfare State*. Princeton University Press.
- Cheema, G. S. (2010). Building trust in government: An introduction. In G. S. Cheema & V. Popovski (Eds.), *Building trust in government: Innovations in governance reform in Asia* (pp. 1–21). UN University Press.
- Child, J. & Möllering, G. (2003). Contextual Confidence and Active Trust Development in the Chinese Business Environment. *Organization Science*, 14, 69–80.
- Christensen, T. & Laegreid, P. (2003). Trust in Government: The Significance of Attitudes Towards Democracy, Public Sector and Public Sector Reforms (Working Paper No. 7; pp. 1–30).
- Darwish, N. (2020). The Middle Eastern Societies: Institutional Trust in Political Turmoil and Stasis. *Silicon Valley Notebook*, 17(1).
- Dessai, S., Hulme, M., Lempert, R., & Pielke, R. (2009). Do We Need Better Predictions to Adapt to a Changing Climate? *Eos, Transactions American Geophysical Union*, 90(13), 111–112.
- Ermisch, J., Gambetta, D., Laurie, H., Siedler, T., & Uhrig, S. C. N. (2009). Measuring people's trust. *Journal of the Royal Statistical Society: Series A (Statistics in Society)*, 172(4), 749–769.

- Esaiasson, P. (2011). Electoral losers revisited – How citizens react to defeat at the ballot box. *Electoral Studies*, 30(1), 102–113.
- Esaiasson, P., Sohlberg, J., Ghersetti, M., & Johansson, B. (2020). How the coronavirus crisis affects citizen trust in government institutions and in unknown others – Evidence from “the Swedish Experiment.”
- Farahat, C. (2019). Who Is Sisi of Egypt? *A Reformer. Middle East Quarterly*, 26(2).
- Frye, T. & Borisova, E. (2019). Elections, Protest, and Trust in Government: A Natural Experiment from Russia. *The Journal of Politics*, 81(3), 820–832.
- Fukuyama, F. (2001). Social capital, civil society and development. *Third World Quarterly*, 22(1), 7–20.
- Giddens, A. (1990). *The Consequences of Modernity*. Stanford University Press.
- Grönlund, K. & Setälä, M. (2007). Political Trust, Satisfaction and Voter Turnout. *Comparative European Politics*, 5(4), 400–422.
- Han, Z., Lin, K., & Tao, P. (2019). Perceived Quality of Governance and Trust in Government in Rural China: A Comparison Between Villagers and Officials. *Social Science Quarterly*, 100(5), 1726–1743.
- Hardin, R. (1993). The Street-Level Epistemology of Trust. *Politics & Society*, 21(4), 505– 529.
- Janssen, M., & van der Voort, H. (2020). Agile and adaptive governance in crisis response: Lessons from the COVID-19 pandemic. *International Journal of Information Management*, 102180.
- Jensen, C., & Svendsen, G. T. (2011). Giving money to strangers: European welfare states and social trust. *International Journal of Social Welfare*, 20(1), 3–9.
- Job, J. (2005). How is trust in government created? It begins at home, but ends in the parliament. *Australian Review of Public Affairs*, 6(1), 1–23.
- Keele, L. (2005). The Authorities Really Do Matter: Party Control and Trust in Government. *The Journal of Politics*, 67(3), 873–886.
- Khemani, S. (2020). An Opportunity to Build Legitimacy and Trust in Public Institutions in the Time of COVID-19 (world; Research & Policy Briefs From the World Bank [64] Malaysia Hub) [Policy Brief]. The World Bank.
- Kim, S., Lee, Y., & Kim, T. (2020). The relationship between fiscal decentralization and trust in government: Evidence from the South Korean case. *International Review of Administrative Sciences*,

- Kim, S. (2005). The Role of Trust in the Modern Administrative State: An Integrative Model. *Administration & Society*, 37(5), 611–635.
- Knack, S. & Keefer, P. (1997). Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation. *The Quarterly Journal of Economics*, 112(4), 1251–1288
- Kong, D. (2014). Perceived Competence and Benevolence of Political Institutions as Culturally Universal Facilitators of Political Trust: Evidence From Arab Countries. *Cross-Cultural Research*, 48(4), 385–399.
- Kramer, R. M. (2017). *Ingroup-Outgroup Trust*. Oxford University Press.
- Kuecker, G. (2014). The Perfect Storm: Catastrophic Collapse in the 21st Century. In D. Humphreys & S. Stober (Eds.), *Transitions to Sustainability: Theoretical Debates for a Changing Planet* (pp. 89–105). Common Ground Publishing.
- Larsen, C. (2007). How Welfare Regimes Generate and Erode Social Capital: The Impact of Underclass Phenomena. *Comparative Politics*, 40(1), 83–101.
- Lempert, P. & Bankes, S. (2003). Shaping the next one hundred years: New methods for quantitative, long term policy analysis. RAND.
- Levi, M. & Stoker, L. (2000). Political Trust and Trustworthiness. *Annual Review of Political Science*, 3(1), 475–507.
- Lewicki, R., & Bunker, B. (1996). Developing and Maintaining Trust in Work Relationships. In R. Kramer & T. Tyler (Eds.), *Trust in Organizations* (pp. 114–139). Sage.
- Lewis, J. & Weigert, A. (1985). Trust as a Social Reality. *Social Forces*, 63(4), 967–985.
- Listhaug, O., & Jakobsen, T. (2018). Foundations of Political Trust. In E. M. Uslaner (Ed.), *The Oxford Handbook of Social and Political Trust* (pp. 559–579). Oxford University Press.
- Luhmann, N. (1979). *Trust and Power: Two Works*. Wiley.
- Ma, D. & Yang, F. (2014). Authoritarian Orientations and Political Trust in East Asian Societies. *East Asia*, 31(4), 323–341.
- Miller, A. (1974). Political Issues and Trust in Government: 1964–1970. *The American Political Science Review*, 68(3), 951–972.
- Miller, A., & Listhaug, O. (1990). Political Parties and Confidence in Government: A Comparison of Norway, Sweden and the United States. *British Journal of Political Science*, 20(3), 357–386.

- Mishler, W. & Rose, R. (2001). What Are the Origins of Political Trust?: Testing Institutional and Cultural Theories in Post-communist Societies. *Comparative Political Studies*, 34(1), 30–62.
- Modly, T. (2016). Five Megatrends And Their Implications for Global Defense & Security. PwC.
- Mohamad, M., Sulaiman, L., Sern, C., & Salleh, M. (2015). Measuring the Validity and Reliability of Research Instruments. *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, 204, 164–171.
- Möllering, G. (2005). Understanding Trust from the Perspective of Sociological Neo-institutionalism: The Interplay of Institutions and Agency (Working Paper No. 05/13).
- Mondak, J., Hayes, M., & Canache, D. (2017). Biological and psychological influences on political trust. In *Handbook on Political Trust* (pp. 143–159). Edward Elgar Publishing.
- Nasr, M., & Hilal, J. (2007). Measuring Social Capital in the Palestinian Territories. Palestine Economic Policy Research Institute.
- Nye, J. (1997). In Government We Don't Trust. *Foreign Policy*, 108, 99–111.
- OECD. (2017). Trust and public policy: How better governance can help rebuild public trust. OECD Publishing.
- Porta, R. L., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1996). Trust in Large Organizations (Working Paper No. 5864; Working Paper Series). National Bureau of Economic Research.
- Rousseau, D. M., Sitkin, S. B., Burt, R. S., & Camerer, C. (1998). Not So Different After All: A Cross-Discipline View Of Trust. *Academy of Management Review*, 23(3), 393–404.
- Salim, M., Peng, X., Almakary, S., & Karmoshi, S. (2017). The Impact of Citizen Satisfaction with Government Performance on Public Trust in the Government: Empirical Evidence from Urban Yemen. *Open Journal of Business and Management*, 05(02), 348.
- Scholz, J. T., & Lubell, M. (1998). Trust and Taxpaying: Testing the Heuristic Approach to Collective Action. *American Journal of Political Science*, 42(2), 398–417.
- Seligman, A. (2000). The problem of trust. Princeton University Press.